الصباح الاقتصادية
12
العدد 3387 - السنة الثانية عشرة
الأحد 6 شوال 1440 - الموافق 9 يونيو 2019
Sunday 9 June 2019 - No.3387 - 12 th Year

حصيلة أداء الاقتصاد الكلي وكفاءة الأداء الحكومي وقطاع الأعمال و البنى التحتية

«الشال» : الكويت تراجعت إلى المركز 54 في مؤشر التنافسية الاقتصادية عام 2018

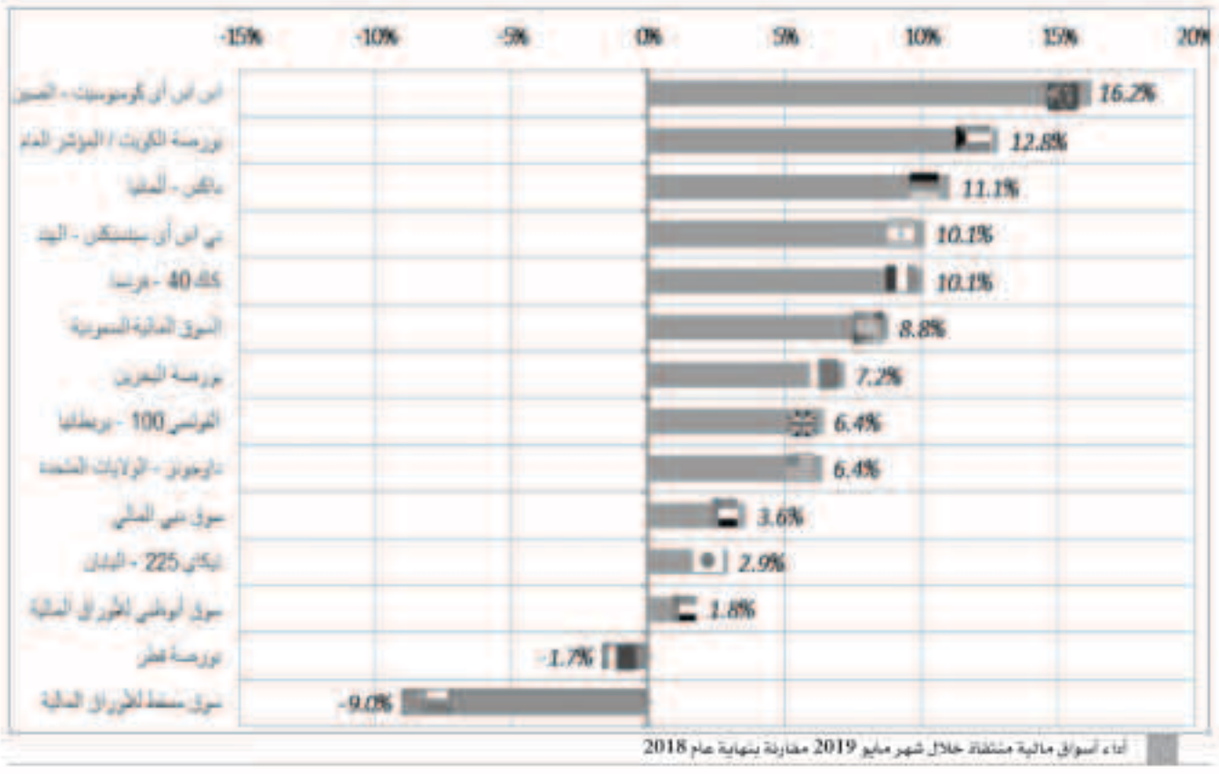

أداء أسواق مالية منتقاة خلال شهر مايو 2019 مقارنة بنهاية عام 2018

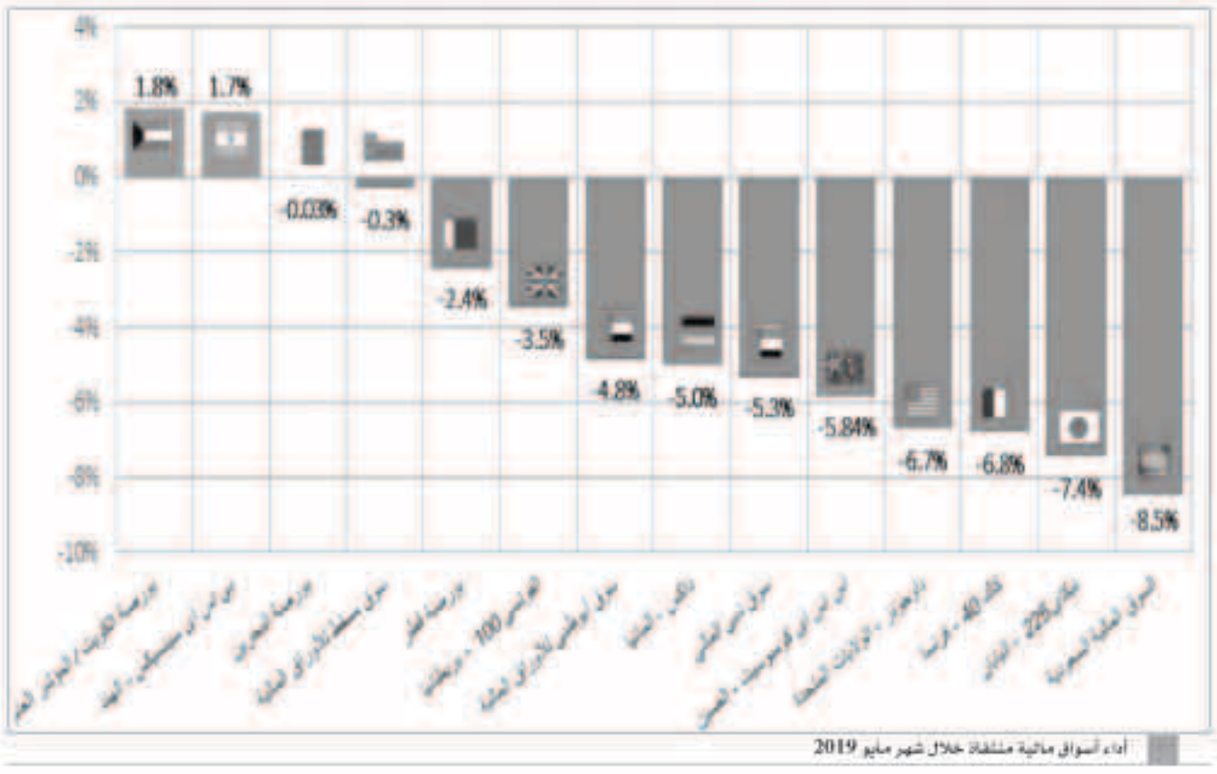

أداء أسواق مالية منتقاة خلال شهر مايو 2019

أوضح تقرير الشال أنه صدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في لوزان بسويسرا في 28 مايو الفائت، التصنيف الجديد لترتيب الدول في مؤشر تنافسية اقتصاداتها، وشمل المؤشر 63 دولة، حصدت فيها سنغافورة المركز الأول متقدمة من المركز الثالث في مؤشر عام 2018. وفي دراسة «لماكينزي» مقدمة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تذكر الدراسة، بأن مشروع «كويت جديدة» سوف يخلق فرص عمل مواطنة بحدود 210 – 220 ألف فرصة بإنتاجية متفوقة تضاهي انتاجية العمالة السنغافورية. وسنغافورة كما ذكرنا الأولى على مستوى العالم في تنافسية اقتصادها وفقا للمؤشر المذكور. بينما الكويت وفقا لمؤشر التنافسية كانت في عام 2019 خارج التصنيف، أي ليست ضمن الـ 63 دولة المصنفة ضمنه، وفي مؤشر آخر موازي تحت مسمى تقرير التنافسية العالمية الصادر عن دافوس، تخلفت الكويت من المركز 34 في عام 2015 إلى المركز 38 في عام 2016 إلى المركز 52 في عام 2017، وإلى المركز 54 في عام 2018، أي أن تصنيفها التنافسي في تخلف متصل.

ومؤشر المعهد الدولي للتنافسية، هو حصيلة أداء مؤشرات أخرى، هي أداء الاقتصاد الكلي، كفاءة الأداء الحكومي، كفاءة أداء قطاع الأعمال، وكفاءة البنى التحتية، أي أن معامل الارتباط بين المؤشرات الأربعة لا بد وأن يكون إيجابي وقوي حتى يفرز حصيلة تنافسية متقدمة للاقتصاد، وذلك ما لا يتحقق في الكويت. إذا أضفنا إليه ذلك التخلف المتصل أيضا في مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر بيئة الأعمال بشكل عام، نعرف مدى ضرورة تبني الكويت لنهج إصلاح جراحي ومنضبط، غير ذلك، كل ما يقال حول الأهداف التنموية الجميلة، لا يعدو سراب. والتنمية في أدبياتها قريبة جدا من أي مشروع زراعي، فالحرث والسقي.

والتغذية وملاءمة الطقس، هي الفارق بين النجاح في حصد الثمار من عدمه، والتنافسية وسلامة بيئة الأعمال وندرة الفساد، إلى جانب سلامة البنى التحتية البشرية والمادية، هي ضمانة نجاح أي مشروع تنمية.

ولا يبدو أن تحقيق تقدم في تلك المؤشرات امر عصي على الكويت، ففي مؤشر التنافسية المذكور لعام 2019، حققت ثلاث من دول مجلس التعاون تقدماً ملموساً في ترتيبها، وجميعها جاءت في النصف الأول من الجدول. افضلها الامارات التي تقدمت مركزين مقارنة بتصنيف عام 2018 وحصدت المركز الخامس على مستوى العالم، متقدمة على هولندا وإيرلندا والدنمارك والسويد، وتلك دول مشهود لها بكفاءة إقتصاداتها. ثاني تلك الدول قطر، التي تقدمت 4 مراكز واصبحت في المركز العاشر على مستوى العالم، وأضعف مؤشراتها الجزئية كان مؤشر بناها التحتية الذي حصدت فيه المركز الأربعين، وبعض العناية به يرفع من إحتمالات تقدم تنافسيتها. ثم جاءت السعودية في المركز 27، ولكن بتفوقها في تحقيق أعلى قفزة على مستوى كل دول المؤشر بالقفز 13 مركزا في عام واحد. لذلك نود ان نعيد التذكير بما كتبناه سابقا، بأن مشروع «كويت جديدة» مشروع حلم، ومن الجيد أن نحلم، ولكن تحويله إلى واقع لا يتم بالهروب من إصلاح المركز، فهو البيئة الحاضنة للتنمية، ولا تصح تنمية سوى بصلاحها، عدا عن ذلك يظل الحلم مجرد حلم.

الهيئات الحكومية الموازية

تذكر جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ 2 يونيو الجاري بأن وزير البلدية خاطب وزير العدل طالبا تأسيس هيئة عامة للعقار لمواجهة قضايا النصب العقاري، وفي الكويت كما ذكرنا أكثر من 40 هيئة ومجلس ولجنة، 90 في المئة منها ليست فقط لا تقوم بمهامها، وإنما تمثل عبء ضخم على المالية العامة، ومعظمها لا تعدو كونها منصات للنزاع على المحاصصة في تعييناتها، واستدامتها مستحيلة. وكانت واحدة من أولويات الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومي هي التخلص من أكبر عدد منها، إما بالحل أو الدمج. ولم يتحقق شيء يذكر من تلك الأهداف الحكومية. والدعوة الجديدة هي تغيير في المسار إلى الاتجاه المعاكس للإصلاح.

وقضايا النصب العقاري عندما كانت تحدث، كان يكفي قراءة إعلاناتها ووعودها من قبل أي متخصص، وكان قرار استباقي واحد من قبل أي مسؤول، بالتحقيق والتحقق من الأرقام الموعودة، يكفي لوقف كل ما حدث من تداعيات مأساوية لاحقة. ولكن، النهج الحكومي هو نهج رد فعل، وليس نهج فعل، فالحكومة الكويتية أكبر حكومات العالم على مر التاريخ، فهناك موظف مواطن حكومي واحد، لكل مواطن بالغ لا يعمل في الحكومة، وإذا كان هذا الحشد عاجز عن الإنجاز، فالحل يكمن في مراجعة النهج، وليس زيادة العدد. ومن غير المقبول التحجج بأن لدى العالم أو اقليمنا هيئات مماثلة، فليس في العالم دولة واحدة متخمة بالعمالة العامة كما حال الكويت، ولا يلجأ العالم إلى تأسيس كيانات موازية إذا فشلت الكيانات الأصلية في أداء مهامها، والإبقاء في نفس الوقت على الأصلية.

ويمكن البحث في تأسيس أي هيئة ضرورية، ذلك ليس من المحرمات، ولكن بعد دراسة لكل الهيئات القائمة واتخاذ قرار قاطع بحل معظمها، واشتراط الانتهاء من إنجاز حل عدد من تلك الهيئات قبل تأسيس أي هيئة جديدة. ما يفترض أن يصبح نهج حكومي، هو أن تقليص حجمها، أي حجم الحكومة، لم يعد خيار، وإنما متطلب حتمي من أجل زيادة فرص استدامة المالية العامة.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – مايو 2019

كان اداء شهر مايو سلبياً لمعظم الأسواق المنتقاة ضمن العينة، حيث حقق خلاله 12 سوقا خسائر، بينما حقق سوقان فقط مكاسب، وعليه حقق شهر مايو 2019 اسوأ اداء شهري خلال عام 2019، نتيجة اشتداد سخونة الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة وتوقعات احتمال صدام عسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وبسبب ارتفاع وتيرة الصراع في الحرب التجارية. وبانتهاء شهر مايو انتهى الشهر الخامس من العام الجاري بحصيلة إيجابية، حقق فيها 12 سوقا مكاسب مقارنة بمستويات مؤشراتهم في نهاية العام الفائت، بينما حقق سوقان خسائر.

أكبر الرابحين في شهر مايو كان بورصة الكويت الذي كسب مؤشرها نحو 1.8 في المئة في شهر واحد، وحقق مكاسب بنحو 12.8 في المئة ليصبح ثانيا في ترتيب المكاسب مقارنة مع مستواه منذ بداية العام. ثاني أكبر الرابحين خلال شهر مايو كان السوق الهندي مواصلاً أدائه الموجب بتحقيق مؤشره مكاسب بحدود 1.7 في المئة، وجاء في المركز الرابع ضمن الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بحدود 10.1 في المئة.

وكان السوق السعودي أكبر الخاسرين خلال شهر مايو بفقدان مؤشره نحو 8.5- في المئة، ليتراجع إلى المركز السادس ضمن الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بنحو 8.8 في المئة، مقارنة بالمركز الثاني في نهاية شهر ابريل. وحقق السوق الياباني ثاني أكبر الخسائر خلال شهر مايو بفقدان مؤشره نحو 7.4- في المئة، وتراجع ترتيبه من المركز السادس لاسواق الرابحه منذ بداية العام في نهاية شهر إبريل، إلى المركز الحادي عشر للأسواق في نهاية شهر مايو محققا مكاسب منذ بداية العام بنحو 2.9 في المئة.

ومن المرجح أن يستمر ميلان الاداء لشهر يونيو إلى غلبة للأسواق الخاسرة، نتيجة اشتداد حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، ذلك على مستوى العالم، واستمرار سخونة الأوضاع الجيوسياسية في الإقليم، وأي انفراج في أي من العاملين قد يؤدي إلى العكس.

نتائج البنك الأهلي المتحد – الربع الأول 2019

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، واشارت تلك النتائج إلى تحقيقه صافي ارباح (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 17.55 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 728 الف دينار كويتي اي ما نسبته 4.3 في المئة، مقارنة بنحو 16.82 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة اعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.10 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 21.68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 20.58 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 1.75 مليون دينار كويتي او ما نسبته 6 في المئة، وصولا إلى نحو 30.94 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 29.19 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة تحقيق البنك ربح من استثمارات في أوراق مالية بنحو 3.67 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى ارتفاع معظم بنود الإيرادات التشغيلية بنحو 1.05 مليون دينار كويتي. فيما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.95 مليون دينار كويتي او بنحو 11.6 في المئة، وصولا إلى 22.39 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة اقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 648 الف دينار كويتي او ما نسبته 7.5 في المئة، وصولا إلى نحو 9.25 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 8.60 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين وبند الإستهلاك ما مجمله 958 الف دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات تشغيل اخرى بنحو 301 الف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 29.9 في المئة بعد ان كانت نحو 29.5 في المئة. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 353 الف دينار كويتي او بنسبة 11.9 في المئة، عندما بلغت نحو 3.33 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.97 مليون دينار كويتي. وبذلك، انخفض هامش صافي الربح حين بلغ نحو 56.7 في المئة من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن كان عند نحو 57.6 في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.098 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت قيمته 183.9 مليون دينار كويتي ونسبته 4.7 في المئة، مقارنة بنحو 3.914 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018، وارتفع بنحو 342.3 مليون دينار كويتي او بنحو 9.1 في المئة، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية الربع الأول من عام 2018 عندما بلغ نحو 3.755 مليار دينار كويتي. وسجل بند مدينو تمويل إرتفاعا بلغ قدره 73.7 مليون دينار كويتي ونسبته 2.6 في المئة، ليصل إلى نحو 2.874 مليار دينار كويتي (في المئة70.1 من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.800 مليار دينار كويتي (71.5 في المئة من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 177.1 مليون دينار كويتي او ما نسبته 6.6 في المئة عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2018، حين بلغ آنذاك ما قيمته 2.696 مليار دينار كويتي (71.8 في المئة من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 82 في المئة مقارنة بنحو 84.1 في المئة في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وارتفع أيضا، بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 38.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 50.6 في المئة، وصولا إلى نحو 115.8 مليون دينار كويتي (2.8 في المئة من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 76.9 مليون دينار كويتي (2 في المئة من إجمالي الموجودات) في نهاية العام السابق، وارتفع بنحو 58.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة 101.1 في المئة، عندما بلغ نحو 57.6 مليون دينار كويتي (1.5 في المئة من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 192.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.6 في المئة، لتصل إلى نحو 3.614 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.422 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018، وارتفعت بنحو 345 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت 10.5 في المئة عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت، حين بلغت آنذاك نحو 3.270 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.2 في المئة مقارنة بنحو 87.1 في المئة.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات الربحية قد سجلت أداءً مختلطاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 35.7 في المئة مقارنة بنحو 36 في المئة، وانخفض مؤشر العائد على معدل أصول البنك ((ROA، إلى نحو 1.75 في المئة قياسا بنحو 1.81 في المئة. بينما ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 16.5 في المئة، مقارنة بنحو 16.2 في المئة. وارتفعت أيضا، ربحية السهم الواحد (EPS) إلى 9.9 فلس مقابل 9.5 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 8.6 مرة مقارنة مع 8.4 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 4.2 في المئة مقابل ارتفاع أكبر للسعر السوقي للسهم بنسبة 6.3 في المئة، مقارنة مع مستويات 31 مارس 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.6 مرة بعد أن كان 1.4 مرة.

البيان	2019/03/31 (ألف دينار كويتي)	2018/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	4,097,561	3,755,291	342,270	%9.1
مجموع المطلوبات	3,615,144	3,270,175	344,969	%10.5
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	421,777	424,476	2,699-	%0.6-
مجموع الإيرادات التشغيلية	30,937	29,187	1,750	%6.0
مجموع المصروفات التشغيلية	9,252	8,604	648	%7.5
المخصصات	3,327	2,974	353	%11.9
الضرائب	806	785	21	%2.7
صافي الربح	17,552	16,824	728	%4.3
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%1.75	%1.81		
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%16.5	%16.2		
**العائد على معدل رأس المال	%35.7	%36.0		
ربحية السهم الواحد (فلس)	9.9	9.5	0.4	%4.2
أقفال سعر السهم (فلس)	340	320	20	%6.3
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	8.6	8.4		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.6	1.4		

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2019 على اساس سنوي

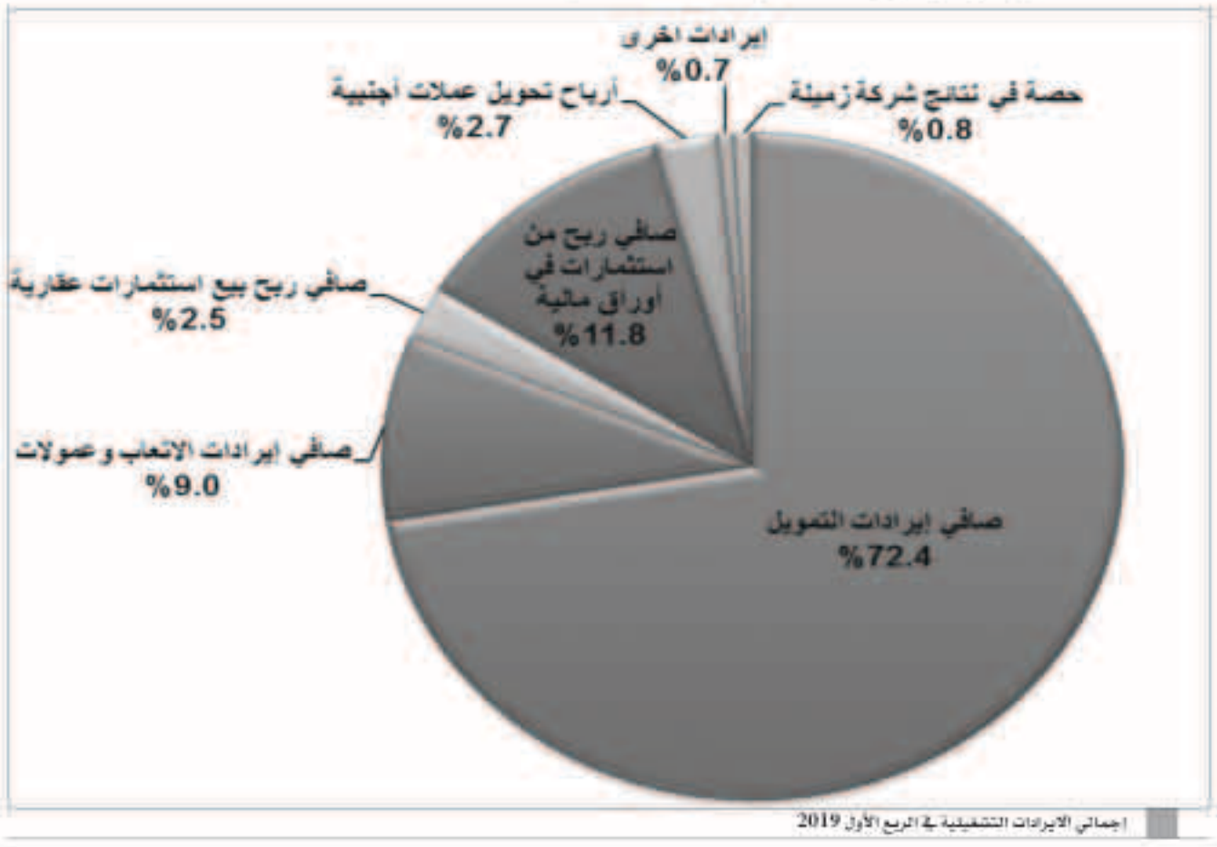

إجمالي الايرادات التشغيلية في الربع الأول 2019